استمارة المشاركة

الاسم الكامل: العشاب إيمان

الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة

الوظيفة: أستاذة محاضرة صنف ب

مكان العمل: جامعة الدكتور يحي فارس – المدية

رقم الهاتف : 0659234623

البريد الالكتروني:**imanohadjer@gmail.com**

عنوان المداخلة: إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات اتفاقية بازل 3

المحور الأول: علاقة مؤشرات الملاءة المالية بالاستقرار المالي

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

لجنة التكوين في الدكتوراه تخصص : نقود وبنوك

تنظم بالتعاون مع :

مخبر التنمية المحلية المستدامة

ومخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية

الملتقى الدولي الخامس حول :

انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة

على الاستقرار المالي في الجزائر

يومي 24/ 25 اكتوبر 2018

مداخلة بعنوان:

إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات اتفاقية بازل 3

من إعداد :

الدكتورة : العشاب إيمان – أستاذة محاضرة بجامعة المدية

ملخص

التطورات الحاصلة والمتلاحقة مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، نتيجة ظاهرة العولمة واتساع الأسواق العالمية وتعدد المتعاملين والأعوان الاقتصاديين والماليين وثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيات الحديثة، أدت إلى ظهور أدوات مالية جديدة مثل التوريق المصرفي والمشتقات المالية والالكترونية وأدوات الدفع الحديثة وغيرها، وهو ما نتج عنه زيادة معدل تعرض المصارف لأنواع المخاطر وسرعة انتقالها وأثرها السلبي على مختلف دول العالم والأسواق والبورصات والمتعاملين فيها، مما يتطلب تطوير أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر المصرفية ، وكاستجابة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل مقترحاتها بشأن وضع إطار جديد للرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي بما فيها البنوك التجارية للتحكم في المخاطر المصرفية والمالية ومواجهة الأزمات.

Résumé :

En cour de la fin du siècle dernier et au début du nouveau millénaire, L'évolution des opérations bancaires et financières Survenant rapidement, aussi que la mondialisation et de l'élargissement des marchés mondiaux, et de la communication et de l'information révolution, ont conduit à l'émergence de nouveaux instruments financiers tels que la titrisation de la banque et des instruments financiers dérivés et des outils électroniques et le paiement moderne et d'autres, qui ont abouti à la augmenter le taux d'exposition des banques aux types de risques et de la vitesse de la transition et son impact négatif sur les différents pays et des marchés mondiaux et des bourses, ce qui nécessite le développement de méthodes de surveillance et les méthodes de la banque de gestion du risque bancaire, et en réponse à ces développements, le Comité de Bâle a publié ses propositions pour un nouveau cadre pour le contrôle et la supervision du système bancaire, y compris les banques commerciales de contrôler les risques de crises bancaires et financières

مقدمة

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي و اتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية ، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك ، و في إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية ، و في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية ، و مع تزايد المنافسة المحلية و العالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشا من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك و على وجه الخصوص البيئة العالمية ،و في ظل تصاعد المخاطر المصرفية ،بدا التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت و تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وفي ظل ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مقررات بازل 3 في تعزيز قدرة البنوك في تسيير المخاطر؟

وكإجابة عن هذه الإشكالية سوف نتطرق إلى العناصر التالية :

المبحث الأول : ماهية إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني : اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

المبحث الثالث : تسيير المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل 3

المبحث الأول : ماهية إدارة المخاطر المصرفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية ، وكيفية ادارة هذه المخاطر المصرفية كمايلي :

المطلب الأول :مفهوم المخاطر المصرفية

إن المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي كثيرة ومتنوعة لذا كان لزاما على المهتمين بالمجال المصرفي أن يحددوا مفهومها، أسباب زياداتها وكذا تصنيفاتها ، لذلك كل يصنفها حسب رؤيته وأهدافه، حتى يتمكنوا من التحكم في هذه المخاطر أو تجنبها.

الفرع الأول :مفهوم المخاطر

قبل التعرض لمختلف تعاريف المخاطر المصرفية يجدر بنا الإشارة أولا إلى تعريف الخطر لغة واصطلاحا.

أولا :مفهوم الخطر

لغة:والذي يدل على الارتفاع **Risque** أي « **Rescas** » إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع[1]

اصطلاحا: يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعد لوقوع الخسارة[2]

الفرع الثاني: المخاطر المصرفية

لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية نظرا لكثرة الباحثين في المجال المصرفي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظركل منها للمخاطر المصرفية، وفي ما يلي عرض لأهم هذه التعاريف[3]:

– احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين .

– عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية2

إذن يمكن القول بأن المخاطر المصرفية هي الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

المطلب الثاني :مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر و بدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، و من

---

[1]. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته سعيدة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص2.

[2]. أسامة عزمي سلام -شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد، الأردن، 2007 ، ص22.

[3]. توماس ماييرالنقود والبنوك والاقتصاد، جامعة كاليفورنيا ، ترجمة السيد عبد الخالق جامعة المنصورة ، الرياض، 2002 ، ص177.

هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح .

1-تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية ، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر ،مراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة[4].

ويقصد بإدارة المخاطر "عملية قياس أو تقييم خطر وبعد ذلك يتم تطوير الإستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه" ،عموما الإستراتيجيات استخدمت لتضمن تحويل الخطر إلى نقطة أخرى،أو يتم تجّنب الخطر، أن يتم تخفيض التأثير السلبي من الخطر، وفي بعض الحالات يمكن أن يقبل البعض أو كلّ النتائج لخطر معين.

ويقصد بإدارة المخاطر كذلك "عملية تحديد وتقويم المخاطر ، واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها"،وبجدر الإشارة أن الخسارة المتيقنة لا تسمى مخاطرة، لأن المرتكز الأساسي بين الخطر والخسارة هو الشك وعدم اليقين، أما عند اليقين المسبق بأن النتيجة غير المرغوبة ستقع فليس هناك مخاطرة بل هي حالة خسارة أكيدة.

ويتضح مما سبق أن إدارة المخاطر هي العمليات التي يقوم بها المصرف لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها،وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

المطلب الثالث :مبادئ إدارة المخاطر المصرفية و أساليبها

تستوجب فعالية ونجاعة إدارة المخاطر في أي بنك الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط طريقة عملها، وأيضا إلى تحديد واضح لمهامه في البنك حتى تحقق الأهداف المنشودة.

الفرع الأول : مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية[5] :

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات،كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
- تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي؛

---

[4]. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005 ،ص314

[5]. نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات ، محاسبية ومالية، ، العدد 21 ، المجلد السابع، الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012 ، ص ص 170، 180.

– وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛

– تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛

– استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛

– ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛

– تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك،وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بشكل كفء وفعال؛

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية3

– زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛

الفرع الثاني :أساليب إدارة المخاطر المصرفية

قبل أن ندخل في تفصيل مراحل إدارة المخاطر وجب علينا التطرق إلى أدوات أو تقنيات إدارة المخاطر، والتي يعتبر اختيار أداة منها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك من أهم مراحل إدارة المخاطر وأدقها.

و يمكن تصنيف تقنيات أو أساليب إدارة المخاطر المصرفية إلى منهجين رئيسيين هما:

أولا :التحكم في المخاطر

يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها المنظمة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين

ثانيا :تمويل المخاطر

يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة أساسية شكلين هما[6] :

1- التحوط:

وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات

---

[6]. هاني جزاع إرتيميه وسامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين– منظور إداري كمي إسلامي-، ط1 ، دار الحامد، الأردن، ص32.

المختلفة أو عقود تجارية لشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي :عقود الخيار، العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود المقايضة.

2- **التحويل:**

وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛

- التغيرات الهيكلية التي شا الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية؛

- تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

المبحث الثاني : اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

في هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بلجنة بازل للرقابة المصرفية ، من خلال الآتي:

المطلب الأول : نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية راس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي ،حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل 1" و الواقع أن الاهتمام بكفاية راس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك ، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لراس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها.

و في منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى راس المال و حجم راس المال إلى إجمالي الأصول ،و لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية ، و على وجه التحديد البنوك الأمريكية و اليابانية ،و هو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي" نيويورك و الينوي "بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية راس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة و نسبتها إلى رأس المال .

و تعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية راس المال ، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات اظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية و مخاطر الإحلال) بل و عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق و هو ما اثبت بان البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس و الانهيار، ففي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق " هيرث ستات بنك" و الذي كانت له معاملات ضخمة في سوق

الصرف الأجنبية و سوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية و الأوربية المتعاملة معه ،و في نفس السنة أفلس " فرانكيل ناشيونال بنك " و هو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات " فرست بنسلفانيا بنك " بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله و خصومه و ثبات سعر الفائدة على قروضه مداها ، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 و التي بلغت 20 %

و في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر ، و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، و نتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ،و ذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية و تعثر هذه البنوك .

و الأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية راس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك ، و أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى ، و على الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992

المطلب الثاني : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

يكمن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك ،و يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوربية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار انه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية و الأوربية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم .

و قد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى" لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية " و قد تكونت من مجموعة العشرة وهي : بلجيكا،كندا، فرنسا ،ألمانيا الاتحادية ،إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، سويسرا و لوكسمبورج

و تجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت

بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ،و لذلك فان قرارات أو اقتراحات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة و تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات .

كذلك تلجا بعض المنظمات الدولية ، فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد و المعايير الدولية و تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بإلزام الدول بإتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد و معايير الإدارة السليمة ،فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي و الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

المطلب الثالث :أسباب ظهور لجنة بازل3

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 اجتمعوا القائمين على لجنة بازل لرقابة المصرفية لإعداد قواعد جديدة لتنتشل النظام المصرفي من هذه الأزمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل3 إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل 2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلابة النظام المصرفي ، وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية .ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازل 2 في ما يلي[7]:

أولا :نقص رؤوس الأموال الملائمة

كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم تتوفر على المستوى الكافي من الأموال ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي ، والمقصود بها الشريحة الأولى و بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك .ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي واجهتها البنوك في تكوين النواة الصلب أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة؛

ثانيا :عدم كفاية شفافية السوق

بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، مما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر .وهو ما

---

[7]. نجار حياة، **اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 13 ، 2013، ص ص278 :، 279.

يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر للانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد؛

ثالثا :إهمال بعض أنواع المخاطر

رغم أن اتفاقية بازل 2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر؛

رابعا :نقص في سيولة البنوك

لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛

خامسا :المبالغة في عمليات التوريق المعقدة

حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع . علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق .وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40% منه ، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دورا بارزا في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة؛

سادسا :الإفراط في المديونية

لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال

المبحث الثالث: تسيير المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل 3

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى كيفية تسيير المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل 3 كما هو موضح في الآتي :

المطلب الأول: محاور اتفاقية بازل 3

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي[8]:

[8]. معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد5 ، الكويت، ديسمبر2012

ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي Tier –1مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند2 Tier – فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل 3 الكل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة.

 تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وذلك من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛

 تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي " Leverage Ratio " لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية؛

يهدف المحور الرابع إلى الحلول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني؛

يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى و هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFRفهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف ، منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل3

إن اتفاقية بازل3 ، ورغم أننا في بدايات تطبيقها . إلا أن الخبراء في المجال المصرفي كانت لهم توقعات حول ما ستحدثه هذه الاتفاقية ،على الرغم من أنها اتفاقية معقدة نوعا ما وتحمل كثيرا من التحديات للبنوك.

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، يمكن إجمالها في ما يلي[9] :

أولا :رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018 ، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها .و لهذا فالبنوك، وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل2 ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها . وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية؛

ثانيا :التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية .ومن

جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال؛

ثالثا :الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفها .كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيدا؛

رابعا :الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل .ك ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية؛

خامسا :تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية؛

سادسا :لحد من تعاملات البنوك في ما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات .

المطلب الثالث :متطلبات رأس المال وفق بازل 3 ومبادئها حول مخاطر السيولة

بما أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي كانت نتاجا للعجز الشديد من البنوك على أن يكون لديها سيولة فإن بازل 3 ركزت على مخاطر السيولة لذا فهي لم تكتفي ب 8% كحد أدنى لمتطلبات رأس المال بل رفعته بنسبة % 2.5 ليصبح10.5 % .

[9]. نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره ،ص 285.

الفرع الأول :متطلبات رأس المال وفق بازل3

قد قامت مقررات بازل 3 بإعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي مقارنة بما ورد في مقررات بازل2 والتي صنفت رأس المال التنظيمي وفق ثلاث شرائح رئيسة، فمن الملاحظ لأول وهلة أن مقررات بازل 3 قامت بإلغاء الشريحة الثالثة، وارتأت تصنيف رأس المال التنظيمي وفق شريحتين رئيستين، كما قامت بإدخال تغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين .فبعد أن كانت الشريحة الأولى تمثل 4% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات بازل2 ، تم زيادة هذه النسبة إلى6% ، وأما الشريحة الثانية فقد أصبحت تمثل 2% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد أن كانت تمثل 4% وفق مقررات بازل 2 وإذا ما نظرنا إلى نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، فإننا سنلاحظ زيادة نسبتها من 2% وفق مقررات بازل 2 إلى 4.5 % وفق مقررات بازل3 ، والغرض من هذه الزيادة تحسين جودة قاعدة رأس المال، وفضلا عن ذلك فقد تم إضافة هامش حماية من رأس المال الأساسي تبلغ نسبته% 2.5 ، ويُفترض التزام المصارف بهذا الهامش بحلول عام 2019 .مما سبق يعني أن إجمالي رأس المال التنظيمي سيرتفع من 8% حالياً إلى 10.5 % من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول عام2019[10]

الفرع الثاني :مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة وفق بازل3

جاءت بازل 3 بصدد معالجتها لمخاطر السيولة والتي كانت من أسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وسوف نتطرق إلى مجموعة من المبادئ وهي[11] :

أولا :إدارة ومراقبة مخاطر السيولة

تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل،كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي؛

ثانيا :دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم إستراتيجيتها التجارية والنظام المالي ككل،كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع ؛

---

[10]. سلمى سايرلي وآخرون، **لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق بازل3** ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، مارس 2015 ، متاح على الموقع. http://www.giem.info/article/details/ID/302#.VTUyzSFVik p

[11]. أحلام بوعبدلي وحمزة عمي السعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 7، العدد2 ، جامعة غرداية، سنة 2014 ، ص ص112،111.

ثالثا :قياس وإدارة مخاطر السيولة

يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة؛

رابعا :منشورات حول السيولة

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يؤخذ وا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها .

خامسا :دور المشرفين

على المشرفين إجراء تقييم دوري لترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية.

خلاصة:

إن المؤسسة المصرفية على أهميتها وبالرغم مما توصلت إليه من تقنيات رفيعة في التحكم بالمعلومات المحاسبية والإدارية، إلا انه من خلال مزاولتها لأنشطتها اليومية قد تواجهها بعض المخاطر التي تهدد مصالحها ومصالح زبائنها، من خلال التسديد، إضافة على مخاطرة تذبذب معدل الفائدة وسعر الصرف، ولذا يلجا البنك عادة على انتهاج بعض الطرق التي يسعى من خلالها إلى الحد والتقليل من هذه المخاطر، منها التسيير العلاجي ، وذلك بتحديد الحد الأقصى من الأخطار التي من الممكن تحملها ، لأن المخاطرة ملازمة لمختلف أنواع الوظائف المصرفية والمالية .لذا لابد على البنك من القيام بعدة اجراءات للتنبؤ بمختلف المخاطر ، بهدف التقليل من حدتها ومن أجل وضع نظام للمراقبة وهذا بغرض تسيير المخاطر والتحكم فيها .

قائمة المراجع

1- أسامة عزمي سلام –شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن،2007 .

2- توماس مايير النقود والبنوك والاقتصاد، جامعة كاليفورنيا ، ترجمة السيد عبد الخالق جامعة المنصورة الرياض،2002 .

3- سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

4- هاني جزاع إرتيميه وسامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين– منظور إداري كمي إسلامي، دار الحامد، الأردن.

5- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته سعيدة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ، جامعة تلمسان ، 2012 .

6- أحلام بوعبدلي وحمزة عمي السعيد، **دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 7، جامعة غرداية ،2014 .

7- سلمى سايرلي وآخرون، **لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق بازل3** ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، مارس 2015 ، متاح على الموقع.
http://www.giem.info/article/details/ID/302#.VTUyzSFVik p

8- معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد5 ، الكويت، ديسمبر2012

9- نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات ، محاسبية ومالية، ، العدد 21 المجلد السابع، الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012 .

10- نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13 ، 2013.